الأبعاد الاستراتيجية للمنتدى الصيني – الإفريقي

بقلم: د.إدريس لكريني
أستاذ العلاقات الدولية وإدارة الأزمات بجامعة القاضي عياض، المغرب
drisslagrini@yahoo.fr

قبل زهاء ربع قرن من الزمن (أكتوبر 2000)؛ تأسس منتدى التعاون الصيني - الإفريقي، كإطار يتيح للجانبين تعزيز التعاون وتطوير علاقاتهما الاقتصادية، ومواجهة مختلف الإشكالات التي تطرحها العولمة، من خلال لقاءات تنظم كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين وإحدى البلدان الإفريقية.

وقد استطاع الطرفان أن يطوّرا بشكل ملحوظ نسبة المعاملات التجارية بينهما، بصورة أضحت معها الصين بمثابة الشريك الرئيسي والأول لدول القارة الإفريقية، فيما تزايدت نسبة الصادرات الإفريقية من المعادن ومصادر الطاقة والمواد الفلاحية.. نحو الصين، كما تعززت العلاقات السياسية بينهما، ما مكن الصين من حصد تأييد واسع لحقوقها في «تايوان».

وفي الوقت الذي تطمح فيه الصين إلى جعل هذا المنتدى بمثابة بوابة لتشبيك علاقاتها مع قارة واعدة بإمكانياتها البشرية الشابة، وبنخبها السياسية والاقتصادية الطموحة، وبثرواتها المعدنية والطاقية الغنية، وبموقعها الاستراتيجي الهام، بما يفتح لها المجال لبلورة مشروعها الضخم «الحزام والطريق»، ولكسب شراكات تعاون تسمح لها بالاستئثار بمكانة وازنة في النظام الدولي الراهن. تسعى الدول الإفريقية من جانبها إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية والتجارية، والتخلص من الهيمنة الأوربية، والحدّ من وتيرة التنافس الدولي المتزايد على إفريقيا في هذا الشأن، وكذا الاستفادة من التجربة الصينية في عدد من المجالات، خصوصا وأن «بكين» ليس لها ماض استعماري في القارة، كما أن البلدان الإفريقية ترى في الصين باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة طرفا بإمكانه المرافعة بشأن عدد من القضايا الإفريقية العادلة.

قبل بضعة أيام، التأمت أشغال الدورة التاسعة للمنتدى بحضور عدد من ممثلي الدول الإفريقية، والصين إلى جانب شخصيات وازنة أخرى كالأمين العام الأممي «أنطونيو غوتيريس»، وقد تعهدت الصين خلال هذه المناسبة بدعم المشاريع المتصلة بالبنى التحتية والطاقة بعدد من الدول الإفريقية، وبتطوير المبادلات التجارية، وتوسيع دائرة الاستثمارات الصينية داخل دول القارة، مع المساهمة في تمويل عدد من المشاريع الفلاحية والصناعية فيها.

كما تعهدت الصين بتقديم مساعدات وقروض للدول الإفريقية تصل إلى حوالي 50 مليار دولار على امتداد الثلاث سنوات القادمة، بصورة تسمح بتمويل عدد من المشاريع في مجالات مختلفة، بما يوفر فرصا للشغل ويقلل من نسب الفقر، ويساهم في تنمية بلدان القارة، وهي تحاول بذلك تقديم أسلوب جديد لتحقيق التنمية في إفريقيا بصورة تختلف تماما عن الأسلوب الغربي الذي طرح في هذا الصدد.

يأتي تنظيم المنتدى في مرحلة مفصلية تشهد تحالفات دولية وإقليمية جديدة، وفي لحظة زمنية يعرف فيها العالم نزاعات إقليمية خطيرة، مثلما هو الأمر بالنسبة للحرب الروسية في أوكرانيا، وكذا العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة.

لا تخلو التحركات الصينية في سياق تطوير علاقاتها مع البلدان الإفريقية من طموحات استراتيجية، متصلة في مجملها بالرغبة في التموقع الاقتصادي بمنطقة حيوية ظلت حكرا على القوى الغربية لعدة عقود، بل وتطوير ذلك إلى علاقات عسكرية. ويمكن القول إن هذا الحضور الصيني المتزايد داخل القارة بمظاهره المختلفة هو أحد تمظهرات الطموح المتزايد في إرساء نظام دولي تعددي، تلعب فيه «بكين» أدوارا طلائعية إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا.

ويبدو أن الصين واعية بشكل كبير بأهمية تموقعها داخل هذه القارة عبر مدخل الاستثمارات و«التنمية»، كمدخل لتعزيز نفوذها ومكانتها الدوليين في مواجهة الغرب بقيادة الولايات المتحدة التي تصر على إطالة أمد النظام الدولي الذي تقوده بمفردها.

لا يخفي بعض الباحثين والمراقبين الغربيين انزعاجهم من التمدد الصيني الملحوظ داخل إفريقيا، في الوقت الذي تتراجع فيه مكانة الغرب داخل هذه القارة الواعدة، وهو ما تعكسه الحالة الفرنسية على وجه الخصوص؛ بعد تمرد عدد من الدول مثل «مالي» و«بوركينا فاسو» و«النيجر» على «باريس»، ويرون (الباحثون والمراقبون الغربيون) بأن الصين أصبحت تطمح بشكل كبير في تعزيز تواجدها العسكري داخل عدد من البلدان الإفريقية، بما يعزز نفوذها داخل القارة، بل ويذهب آخرون إلى أن الصين التي ترفع شعارات تنمية إفريقيا، تساهم من جانبها في تعميق مأساة دول القارة من خلال إثقال كاهلها بمزيد من القروض التي تعمق تبعيتها وتعرقل تقدمها واستقرارها الاقتصادي والسياسي والأمني، بالإضافة إلى استغلال ثرواتها الفلاحية والمعدنية (الذهب والليثيوم والنحاس) بشكل مفرط.